



الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2023

تقرير المكتب عن التكامل

أولاً- المعلومات الأساسية والولايات.....

ثانياً- تنظيم العمل.....

ثالثاً- ملخص الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية.....

رابعاً- النتائج العامة.....

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات.....

المرفق الأول: مساهمات أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التكامل.....

المرفق الثاني: مشروع الصياغة المراد إدراجها في القرار الجامع.....

المرفق الثالث: مشروع الصياغة المقرر إدراجها في المرفق المتعلق بالولايات من القرار الجامع

أولاً- المعلومات الأساسية والولايات

1- في 31 كانون الثاني/يناير 2023، عين المكتب أستراليا وأوغندا كجهتي اتصال قطريتين بشأن موضوع التكامل، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية (ويعتبر ذلك أيضاً بوصفه "ولاية الجمعية"). وعلى هذا النحو، باتت أستراليا وأوغندا جهتي اتصال في ذلك الصدد في كل من فريق عمل لاهاي وفريق عمل نيويورك في الفترة التي تسبق الدورة الثانية والعشرين للجمعية.

### الولايات العامة

2- في الدورة الحادية والعشرين للجمعية، قررت الدول الأطراف مواصلة وتعزيز، ضمن المنتديات المناسبة، التنفيذ المحلي الفعال لنظام روما الأساسي بهدف تعزيز قدرة الولايات القضائية الوطنية على محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي هي موضع الاهتمام الدولي وفقاً لمعايير المحاكمات العادلة المعترف بها، عملاً بمبدأ التكامل.<sup>1</sup>

3- وطلب من المكتب أن "يقي هذه المسألة قيد نظره وأن يواصل الحوار مع المحكمة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن التكامل، بما في ذلك التكامل المتعلق بأنشطة بناء القدرات ذات الصلة التي يقوم بها المجتمع الدولي لمساعدة الولايات القضائية الوطنية، بشأن استراتيجيات الإنجاز المحتملة الخاصة بحالات معينة أمام المحكمة وبشأن دور الشراكات مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد، بما في ذلك أيضاً تقديم المساعدة في قضايا من قبيل حماية الشهود والضحايا والجرائم الجنسية والجنسانية".<sup>2</sup>

4- وتم تكليف أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، تطوير جهودها في إطار تيسير تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الولايات القضائية المحلية، ودعوة الدول إلى تقديم معلومات عن احتياجاتها من القدرات لتتخذ فيها الدول والجهات الفاعلة الأخرى القادرة على تقديم المساعدة، وكذلك تقديم تقارير عن الخطوات العملية المتخذة في هذا الصدد إلى الدورة الحادية والعشرين للجمعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para 134

<sup>2</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 140 and annex I, para. 14(a)

<sup>3</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 141 and annex I, para. 14(c)

5- وفي حين أشارت المحكمة إلى دورها المحدود في تعزيز الولايات القضائية الوطنية، فقد شجعت على مواصلة بذل جهودها في مجال التكامل، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بين المحكمة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.<sup>4</sup>

6- وتم تشجيع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني على تقديم معلومات إلى الأمانة عن أنشطتها المتعلقة بالتكامل.<sup>5</sup>

7- ويسجل المرفق الأول بهذا التقرير المساهمات بشأن الأنشطة المتعلقة بالتكامل التي يضطلع بها على نطاق أوسع كل من رئيس جمعية الدول الأطراف، والأمانة، والمحكمة، والمجتمع الدولي. وتعكس الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير العمل الذي اضطلعت به جهتا الاتصال بشأن موضوع التكامل.

### استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي

8- أشار قرار الاستعراض الذي أقره المؤتمر في عام 2021 إلى ضرورة مواصلة العمل بشأن الموضوع ذي الأولوية أي "التكامل، والعلاقة القائمة بين الولايات القضائية الوطنية والمحكمة"، وضرورة إبلاغ الجمعية بالتقدم المحرز في هذا الشأن استباقاً لانعقاد دورتها الحادية والعشرين.<sup>6</sup>

9- وثمة مزيد من المعلومات الأساسية حول موضوع المراجعة ذي الأولوية هذا، بما في ذلك تقاطعه مع ولاية وعمل مراجعة الخبراء المستقلين، وذلك في "تقرير المكتب عن التكامل"، الذي رحبت به الجمعية في دورتها الحادية والعشرين.<sup>7</sup> وأحاطت الجمعية العامة أيضاً بالتوصيات المقدمة في ذلك التقرير بشأن المشاورات المقبلة بشأن موضوع التكامل.<sup>8</sup>

10- وفي "خطة العمل الشاملة"<sup>9</sup> لآلية المراجعة، تم تعيين جهتي الاتصال المعنيتين بالتكامل بوصفهما "منصة التقييم" لتوصيات "استعراض الخبراء المستقلين" 226 إلى 267، في حين تم "تخصيص" مكتب المدعي العام رسمياً بجميع

<sup>4</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 143

<sup>5</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 143

<sup>6</sup> ICC-ASP/21/Res.4, para. 11(b) (referencing ICC-ASP/18/Res.7, paras. 18 and 19)

<sup>7</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 140, citing the *Report of the Bureau on complementarity*, ICC-ASP/21/19

<sup>8</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 1140, citing the *Report of the Bureau on complementarity*, ICC-ASP/21/19

<sup>9</sup> See at: [https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp\\_docs/ASP20/RM-Comprehensive Action Plan-ENG.pdf](https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP20/RM-Comprehensive Action Plan-ENG.pdf)

التوصيات باستثناء التوصيات 247(ii) و 262 إلى 265 (التي أدرج فيها كلا مكتب المدعي العام وجهتي الاتصال المعنيتين بالتكامل).

### الجرائم الجنسية والجنسانية

11- أقرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين " بأهمية تحقيق المساواة عن جميع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي مع تذكيرها بأنه لا يوجد تسلسل هرمي فيما بينها" وشجعت المكتب "على التعامل مع الدول الأطراف المهتمة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل تحديد سبل دعم جهود المحكمة في هذا الصدد فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، وذلك بهدف تقديم تقرير في هذا الشأن إلى الدورة الثانية والعشرين للجمعية".<sup>10</sup>

12- وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، أعاد المكتب إسناد هذه الولاية إلى أستراليا وأوغندا كجهتي اتصال قطريتين معنيتين بموضوع التكامل على أساس تمديد ولايتهما أيضًا لتشمل المساعدة "في مسائل من قبيل ... الجرائم الجنسية والجنسانية"، على نحو ما حدث في عام 2022 وما قبل ذلك في عام 2021.

### ثانياً- تنظيم العمل

13- حسبما جاء في "تقرير المكتب عن التكامل"<sup>11</sup> المقدم قبل انعقاد الدورة العشرين للجمعية، أشارت جهتا الاتصال (أستراليا وأوغندا) إلى أن ثمة على ما يبدو أربعة مسارات للعمل على نطاق واسع وهي:

"(1) مواصلة الحوار مع المدعي العام ومكتب المدعي العام بشأن الأوراق المرتقبة (عن السياسات) الخاصة بالتكامل والإنجاز، وأية تنقيحات لأوراقهما القائمة الخاصة بالسياسات، بما في ذلك الدراسات الأولية، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذا الحوار أن يحترم الاستقلال القضائي وتقدير القضاء والادعاء العام

<sup>10</sup> ICC-ASP/21/Res.2, para. 64 and annex I, para 14(b)

<sup>11</sup> ICC-ASP/19/22, para 41

(2) ومع مراعاة أية قرارات عامة بشأن تنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلين، البدء بعملية "جرد" أوسع نطاقاً فيما يتعلق بموضوع مبدأ التكامل، بهدف البناء على العمل الذي أداه استعراض الخبراء المستقلين.

(3) وإجراء مزيد من إنعام النظر في تقسيم العمل بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف، مع التركيز بوجه خاص على تطوير الدور الهيكلي لجمعية الدول الأطراف باعتباره منتدى معنياً بمسائل الحوار والتعاون بشأن مسائل التكامل بين المحكمة والدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمجتمع المدني، وسائر المنظمات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأية أوجه سرية تشغيلية والولايات المتميزة، والفصل بين السلطات بموجب نظام روما الأساسي.

(4) واتباع مسارات عمل إضافية حسب الضرورة للمضي قدماً في المناقشات بشأن التكامل وتوصيات استعراض الخبراء المستقلين في كل من مجال تيسير التكامل وفي المنتديات الأخرى حسبما تقرر جمعية الدول الأطراف.

14- ومن أجل تيسير العمل المبين أعلاه، عقدت جهتا الاتصال اجتماعاً أولاً في 16 حزيران/يونيه 2023، ثم اجتماعاً ثانياً في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

### ثالثاً- ملخص الاجتماعات

15- على النحو المبين أعلاه، وفي عام 2023، عقدت جهتا الاتصال اجتماعين بشأن مسألة التكامل. ويرد أدناه ملخص لهذين الاجتماعين.

الاجتماع الأول: تحديث من مكتب المدعي العام يتناول تقييمه للتوصيات المتعلقة بالتكامل والمسائل المتعلقة بمنصة التكامل

16- يسرت جهتا الاتصال عقد اجتماع أول في 16 حزيران/يونيه 2023 لغرض تلقي تحديث بشأن تنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلين والإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمنصة التكامل. فعقب تقديم

تقديم عرض لخطة العام للعمل الخاص بالتيشير، فقد أشارت جهتا الاتصال إلى أن جميع التوصيات المتعلقة بالتكامل قد تم تقييمها بشكل إيجابي ويجري العمل على تنفيذها.

17- ويتوفر سجل أكثر شمولاً لهذا الاجتماع على صفحة موارد التكامل في موقع جمعية الدول الأطراف الإلكتروني<sup>12</sup>.

الاجتماع الثاني: تحديث بشأن ندوة معهد سيراكوزا وتحديث من مكتب المدعي العام بشأن التكامل والسياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجنسانية.

18- يسهل جهتا الاتصال عقد اجتماع ثانٍ في 16 تشرين الأول/أكتوبر/2023 للاستماع إلى تحديث من ندوة إحياء الذكرى الخامسة والعشرين التي عقدت في معهد سيراكوزا وكذلك لتلقي تحديث من مكتب المدعي العام عن سياساتهما المتعلقة بالجرائم الجنسية والجنسانية ضد الأطفال.

19- ويتوفر سجل أكثر شمولاً لهذا الاجتماع في صفحة موارد التكامل على موقع جمعية الدول الأطراف الإلكتروني<sup>13</sup>.

### الأنشطة الأخرى

20- في الاجتماع الحادي والعشرين الذي عقده جمعية الدول الأطراف في عام 2022، رعت أستراليا وأوغندا معاً، كجهتي اتصال مشتركين بشأن التكامل بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية ضد الأطفال، حدثاً جانبياً ذا صلة بولاية التيسير. وشاركت أستراليا في رعاية حدثين جانبيين آخرين ذوي صلة. وعملت هذه الأحداث الثلاثة على تسليط الضوء على أهمية مبدأ التكامل في الممارسة العملية وكذلك إشراك أصحاب المصلحة المعنيين حول المواضيع المتعلقة بمحاكمة الجرائم الجنسية والجنسانية.

<https://asp.icc-cpi.int/complementarity/Resources><sup>12</sup>

<https://asp.icc-cpi.int/complementarity/Resources><sup>13</sup>

21- واستضافت منظمة المساعدة القانونية لأفريقيا الحدث الجنائي الأول بعنوان "التنوع الجنسي ونظام روما الأساسي". وسلط هذا الحدث الضوء على أهمية التنوع الجنسي في المحكمة، والحاجة إلى توفير مساحة آمنة ذات معنى للناس من الجنسين وتعزيز الوعي بالتحيزات بين الجنسين. وسلطت المناقشات الضوء كذلك على الحاجة إلى ممارسة التنوع بين الجنسين لضمان فهم أفضل للجريمة والضحايا ومرتكبي الجرائم، فضلاً عن تعزيز نظام عدالة جنائية دولية أكثر شمولاً وحيادية. وقدم القائم بالأعمال هيكلشتر ملاحظات ختامية.

22- وتم تنظيم الحدث الجنائي الثاني بعنوان "نموذج مستدام للتصدي للعنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع في أوكرانيا" من قبل وزارة الشؤون الخارجية لهولندا، بالشراكة مع أستراليا، والمملكة المتحدة، وبولندا، وكندا، ومبادرة المرأة للعدالة بين الجنسين، ومنظمة الامتثال لحقوق العالمية، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان. وجرت في هذا الحدث مناقشة أهمية وقيمة الحلول المملوكة محلياً لإنهاء العنف الجنسي في كل من حالة النزاع ووقت السلم، وكيف يمكن للممارسات والمعايير الدولية أن تساعد في جهود من هذا القبيل. وقدم أيضاً ممثل من مكتب المدعي العام الأوكراني عرضاً عن استراتيجية أوكرانيا للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

23- وقد شارك في تنظيم الحدث الجنائي الثالث كل من أستراليا، وكولومبيا، والأرجنتين، ومنظمة Emergent للعدالة الجماعية، ومنظمة الاستجابة السريعة للعدالة، ومركز العدالة والمساءلة، ومركز العدالة العالمية، بعنوان "السعي إلى تحقيق العدالة المتعددة الجوانب في المحكمة الجنائية الدولية وما بعد إلقاء نظرة فاحصة على الأبعاد المتقاطعة لجرائم العبودية". وركز الحدث على أهمية مراعاة التقاطعية في التحقيقات، والتحليل، والملاحقة القضائية - بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية - واستخدام النهج المتعددة الجوانب في ممارسات القانون الجنائي الدولي على نطاق أوسع. وقدم القائم بالأعمال هيكلشتر ملاحظات افتتاحية.

#### رابعا- النتائج العامة

24- ينشئ نظام روما الأساسي نظاماً للعدالة الجنائية مصمماً لضمان عدم الإفلات من العقاب بالنسبة لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي برمته بسبب عدم رغبة أو عدم قدرة الدول المعنية نفسها بشأن

التحقيق وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. ويستند هذا النظام إلى مبدأ التكامل على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي، وهو ما يعني أن المحكمة سوف تتدخل فقط عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على إجراء التحقيق أو الملاحقة القضائية بشكل حقيقي في هذه الجرائم.

25 - ومن المفهوم عموماً لدى الدول الأطراف، والمحكمة، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، أن التعاون الدولي، ولا سيما من خلال برامج تطوير سيادة القانون في مجال تمكين الولايات القضائية المحلية من التصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، قد يساهم في مكافحة الإفلات من العقاب على إرتكاب هذه الجرائم. وقد تم وصف هذا التعاون بأنه "تكامل إيجابي" أو أنشطة تكاملية. أما الملكية الوطنية ذات الصلة فهي أمر ضروري وشرط للمشاركة في مثل هذا الأنشطة وضمان نجاحها.

26- ويمكن للمساهمات المالية في برامج التنمية والمجتمع المدني أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز التكامل. وقد خصص عدد من الدول موارد للتعاون الإنمائي من أجل تعزيز قدرة القضاء الوطني على التصدي للجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

27 - وفي ضوء المشاورات التي أجريت هذا العام، ترى جهتا الاتصال المشتركتان أن من الأهمية بمكان مواصلة المناقشات بشأن مبدأ التكامل، بما في ذلك ما يخص العلاقة بين الولايات القضائية الوطنية والمحكمة؛ ومبدأ التكامل الديناميكي (الفعال) على النحو الذي وضعه مكتب المدعي العام؛ وتفسير وتطبيق مبدأ التكامل، والتكامل الإيجابي؛ وتنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلين المتعلقة بمبدأ التكامل.

28- وفي سياق عملية الاستعراض، تعرب جهتا الاتصال عن امتنانهما لكون الدول الأطراف والمحكمة قد انخرطت في حوار منظم بشأن التكامل وتوصيات استعراض الخبراء المستقلين ذات الصلة (التوصيات 226 إلى 267). ويُذكر في هذا الصدد أن جميع التوصيات المتعلقة بالتكامل قد "خصصت" رسمياً إلى مكتب المدعي العام باستثناء التوصية 247(ii) والتوصيات 262 إلى 265 (التي أدرج فيها معاً مكتب المدعي العام وجهتا الاتصال المعنيتان بالتكامل). وتلاحظ جهتا الاتصال أن جميع التوصيات المخصصة لتيسير التكامل باعتبارها "منصة للمناقشة" قد تم تقييمها بشكل إيجابي - كما هو مبين في المصفوفة المراد

اعتمادها في الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف. وهما يرحبان بالمناقشة المستمرة بشأن تنفيذ تلك التوصيات، مع الإشارة إلى ضرورة مواصلة احترام استقلال وتقدير كل من القضاء والادعاء العام.

29- وترحب جهتا الاتصال بعملية التشاور الجارية والشرع الوشيك في تنفيذ سياسة مكتب المدعي العام بشأن التكامل والتعاون، التي من شأنها أن تساعد على الفهم المشترك للمفاهيم والمصطلحات والممارسات الأساسية ذات الصلة.

30- وأخيراً، ترى جهتا الاتصال، فيما يتعلق بارتكاب الجرائم الجنسية والجنسانية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، أن المشاورات التي أجريت هذا العام قد كشفت عن أن ثمة قيمة في استمرار المشاورات في عام 2024 بمشاركة الدول الأطراف المهتمة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بهدف تحديد سبل دعم الجهود التي تبذلها المحكمة في هذا الصدد.

#### خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

31- ما ورد أعلاه، فضلاً عن المساهمات بشأن التكامل المقدمة من مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الواردة في المرفق الأول، يسلط الضوء على أهمية مواصلة الجهود، ضمن المتطلبات المناسبة، بشأن تعزيز القدرة الوطنية على التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها، مع الأخذ في الاعتبار المساهمات المحدودة التي يمكن أن تقدمها الجمعية وأمانتها العامة، وكذلك المحكمة نفسها، في هذا الصدد. أما ضمان أن تكون النظم القضائية الوطنية قادرة على التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي فهو أمر حيوي لإنجاح نظام روما الأساسي، وإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم ومنع تكرارها.

32- وفي إطار عملية الاستعراض، يبدو أن مسارات العمل - المبينة في الفقرة 13 أعلاه - تظل ذات صلة على نطاق واسع بشأن توجيه المناقشات المزمعة بشأن التكامل في عام 2024.

33- وثمة أيضاً دعم للمكتب لمواصلة إشراك الدول الأطراف المهتمة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل تحديد سبل دعم جهود المحكمة فيما يتعلق بارتكاب الجرائم الجنسية والجنسانية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

34 - وفي هذا السياق، يُوصى بأن تعتمد الجمعية مشاريع الأحكام المتعلقة بالتكامل الواردة في المرفق الثاني بهذا التقرير.

## المرفق الأول

### مساهمات أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التكامل

#### أولاً: رئيس جمعية الدول الأطراف

إن المعلومات والآراء التالية الواردة في هذا الجزء الأول قدمتها أمانة مؤتمر جمعية الدول الأطراف بالنيابة عن رئيسة الجمعية، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورمندي.

1- إن جمعية الدول الأطراف هي الوصي على نظام روما الأساسي. وبينما للجمعية نفسها دور محدود للغاية في مجال تعزيز قدرات الولايات القضائية المحلية بشأن التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومحاكمتها فهي تشكل منتدى رئيسياً لمسائل العدالة الجنائية الدولية. وتُعد مكافحة الإفلات من العقاب على المستويين الوطني والمحلي فيما يخص أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل هو الهدف الأساسي للنظام الأساسي.

2 - ودأبت رئيسة الجمعية، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورمندي، على تسليط الضوء على أهمية مبدأ التكامل في مختلف المنتديات الدولية، بما في ذلك مشاركتها في المائدة المستديرة لجامعة أكسفورد التي عقدت يومي 2 و 3 آذار/مارس 2023؛ وفي مؤتمر التعديلات: نحو نظام لولاية قضائية واحدة شاملة لجميع الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المعقود في فيينا، النمسا، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وفي الحلقة الدراسية الإقليمية رفيعة المستوى بعنوان المحكمة الجنائية الدولية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ: ماضي وحاضر ومستقبل نظام روما الأساسي - رؤية للتضامن الإقليمي الأكبر المعقود في 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر في سيول، جمهورية كوريا.

3- وفي سياق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، شددت رئيسة الجمعية باستمرار على أهمية مبدأ التكامل. وفي مداخلتها في إطار الأحداث التذكارية التي أقيمت في لاهاي في 12 تموز/يوليه، ونيويورك في 17 تموز/يوليه، وفي سيراكوزا، إيطاليا في 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر

2023، أشارت رئيسة الجمعية إلى النطاق العالمي الذي تتسم به المحكمة، فضلا عن الحاجة المستمرة إلى تحسين التعاون مع الدول لحشد الدعم الحكومي.

4- وفي السياق الثنائي، التقت رئيسة الجمعية بمسؤولين من الأمم المتحدة، كما التقت وزراء للشؤون الخارجية، ورؤساء بعثات، وممثلي لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام، فسلطت الضوء بالمثل على كون المحكمة مكتملة للولايات القضائية الوطنية في إطار الالتزام الصارم بالمبادئ والقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

5- وعملت رئيسة الجمعية بشكل مستمر على ترويج مبدأ التكامل وإشاعة التوعية به وأكدت على أن التقدير الكامل للطبيعة التكميلية لاختصاص المحكمة يمكن أن يؤدي إلى تقبل المحكمة بقدر أكبر وزيادة عدد الدول الأطراف، وهو ما يؤدي إلى تحقيق العالمية.

#### ثانيا- أمانة جمعية الدول الأطراف

تم توفير المعلومات والآراء التالية في هذا الجزء الثاني من قبل أمانة جمعية الدول الأطراف.

6- واصلت الأمانة القيام بأنشطتها المتعلقة بالتوعية وتبادل المعلومات وكذلك القيام بوظيفتها في مجال التيسير. وتماشيا مع الممارسة السابقة وعندما ارتأت مناسبا، قامت الأمانة بالتنسيق مع جهات الاتصال المشتركة في تنفيذ تلك الأنشطة عبر "منصة التكامل لتقديم المساعدة التقنية" التي تهدف إلى تيسير الروابط فيما بين الدول الأطراف التي تطلب المساعدة التقنية والجهات الفاعلة القادرة على مساعدة الولايات القضائية الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة على التحقيق أو المقاضاة بشأن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وقد تم تصميم هذه المنصة للدول الأطراف من أجل أن تتيح لها الإشارة إلى احتياجاتها من المساعدة القانونية التقنية. وفور تلقي الأمانة طلبا ما في هذا الصدد فإنها تعتمد إلى التنسيق بشأنه مع الدولة الطالبة، من قبيل تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة التي قد تكون قادرة على تقديم المساعدة.

7- وعقب المشاورات التي أجريت مع الدول الأطراف وممثلي المحكمة والمجتمع المدني، في 9 أيار/مايو 2023، أرسلت الأمانة مذكرة شفوية إلى الدول الأطراف<sup>14</sup> تهدف إلى تيسير الروابط بين الدول الأطراف التي تطلب المساعدة التقنية مع الإشارة إلى الجهات الفاعلة التي قد تكون قادرة على مساعدة الولايات القضائية الوطنية في جهودها في مجال التحقيق أو المحاكمة بشأن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ودعت الأمانة الدول الأطراف إلى الإشارة إلى احتياجاتها من المساعدة القانونية التقنية وذلك من خلال استكمال استبيان في منصة التكامل. وحينما تتلقى الأمانة طلباً ما، فإنها ستنسق أمور الطلب مع الدولة الطالبة، مثل تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة التي قد تكون قادرة على تقديم المساعدة. كما تلقت الأمانة طلبين اثنين رسميين من دولتين طرفين من أجل تقديم المساعدة وذلك في 1 و6 حزيران/يونيه 2023 على التوالي. وبدأت الأمانة في إجراء مشاورات مع المحكمة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين المحتمل أن تتوفر لديهم القدرة على المساعدة بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى البلدين المذكورين.

8- وتشجع الأمانة الدول الأطراف على النظر إلى المنصة باعتبارها خطوة مهمة في عملية التكامل التي تقودها الدولة وعلى العمل، حيثما يكون مناسباً، على تقييم احتياجاتها من بناء القدرات على المستوى الوطني، والاستجابة إلى الاستبيان الوارد في المنصة. ولا يمكن تحقيق أهداف التيسير والمنصة إلا من خلال المشاركة النشطة من قبل عدد أكبر من الدول. وتشجع الأمانة الدول المهتمة على استكمال البيانات المطلوبة في المنصة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:

ASPcomplementarity@icc-cpi.int.<sup>15</sup>

9- ونظراً لأن هذه الوظيفة قد تم إنشاؤها في حدود الموارد المتاحة، فثمة حدود لما يمكن تحقيقه. وستواصل الأمانة تيسير تبادل المعلومات بين الدول ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين وذلك من خلال الاتصال المباشر معهم وعبر منصة التكامل الخاصة بهم.

### ثالثاً. المحكمة

قدمت المحكمة المعلومات والآراء التالية في هذا الجزء الثالث.

ICC-ASP/22/SP/31<sup>14</sup>

For further information on the Complementarity Platform see: <https://asp.icc-cpi.int/complementarity/Platform><sup>15</sup>

10- تسعى المحكمة وأجهزتها المختلفة إلى المساهمة، عند الاقتضاء، في العمليات والأنشطة التي قد تعمل على تعزيز فعالية الولايات القضائية الوطنية بشأن التحقيق بشكل حقيقي في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، بما يتماشى مع أهداف التكامل المنصوص عليها في ديباجة النظام الأساسي وتلك التي صيغت في الخطط الاستراتيجية للأجهزة للأعوام 2023-2025. ويعلق مكتب المدعي العام، على وجه الخصوص، قيمة كبيرة على تعزيز الشراكات مع بلدان الحالات، والدول الثالثة، وآليات المساءلة، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون وجهود التكامل بهدف دعم العمليات الوطنية حيثما أمكن ذلك، وبالتالي مواصلة تعزيز قدرتها على ممارسة ولايتها بفعالية في التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وتنشأ بعض هذه الجهود من عمله في إطار تحديد ما إذا كانت الحالات المحتملة أو افتراضات الحالة التي ينظر فيها للتحقيق ستكون مقبولة، لأن مثل هذه الاستفسارات يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة نشاط على المستوى الوطني من قبل هيئات الادعاء المحلية. وإن النهج المتجدد الذي يتبعه المكتب حيال التعاون والتكامل يتجسد في سياسته بشأن هذا الموضوع، التي تم إصدارها في مسودة النموذج للتعليق عليها في أيلول/سبتمبر 2023،<sup>16</sup> وهي التي أكد فيها المكتب التزامه بتعميق انخراطه مع السلطات الوطنية وتوسيع نطاق دعمه للعمل المحلي بما يتماشى مع نظام روما الأساسي. ويمكن أن تساهم هذه الجهود في تقليل العبء المائل في عموم الموارد المالية والقدرات الملقى على عاتق المحكمة على المدى الطويل، حيث إن تعزيز القدرات الوطنية يمكن أن يكون له تأثير على العبء المائل في القضايا المعروضة على المحكمة، ويساهم في عموم استراتيجيات الانجاز لحالات معينة. ومن شأن تعميق ارتباطات المكتب مع أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك من خلال تعزيز المكتب وجوده الميداني، أن يساهم كذلك في هذه الجهود المستمرة.

11- وتتمتع المحكمة بخبرة ودراية فنية واسعة في مجالي التحقيق والادعاء وهو ما توفر لها من مختلف جوانب الإجراءات القضائية التي تم جمعها خلال أنشطتها في الحالات قيد التحقيق والفحص الأولي. وقد استمرت في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، فضلاً عن توفير مدخلاتها عند الطلب بشأن متطلبات نظام روما الأساسي، مع محاورها، وكذلك فيما بين الأطراف ذات الصلة في شبكات

<sup>16</sup> See at: <https://www.icc-cpi.int/news/icc-office-prosecutor-launches-public-consultation-policy-complementarity-and-cooperation>

الممارسين. وفي مناسبات معينة، وعلى أساس محايد من حيث التكلفة، وبناء على دعوات تلقىتها المحكمة، فقد سمحت المحكمة لموظفين تتوافر لديهم دراية فنية محددة بالمشاركة في أنشطة تدريبية تركز على التصدي للجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي على المستوى الوطني أو الدولي. وأتاحت حلقة المحكمة الدراسية القضائية السنوية وكذلك حلقتها الدراسية التي تعقدها لجهات الاتصال المحلية فرصاً قيمة من التعاون بشأن تبادل الآراء والخبرات بين ممثلي المحكمة ومثلي الولايات القضائية الوطنية. أما دورة الحلقة الدراسية القضائية لعام 2023 التي عقدت تحت عنوان "دور المحاكم الوطنية في نظام العدالة الجنائية الدولية"<sup>17</sup> فكان هدفها على وجه التحديد دعم فعالية تنفيذ مبدأ التكامل من خلال تعزيز فهم الإطار القانوني والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بمبدأ التكامل؛ وعن طريق إقامة الشبكات بين المحاكم؛ وكذلك عن طريق توفير منصة لتبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة من إجراءات الجرائم الدولية الخطيرة. كما تم في الحلقة الدراسية، التي حظيت بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، تسليط الضوء على المصادر العديدة المتاحة لدعم بناء قدرات الولايات القضائية الوطنية.

12- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار نظام روما الأساسي، ولا سيما المادة 93، الفقرة 10، قامت المحكمة، وعلى وجه الخصوص مكتب المدعي العام، بتبادل المعلومات، بناء على الطلب، مع الولايات القضائية الوطنية وكذلك مساعدتها في إطار تحقيقاتها ذات الصلة. ويعمل مكتب المدعي العام على تعزيز جهوده في هذا الصدد من خلال استخدام التكنولوجيا كعامل مُسرِّع: فمن شأن إصلاح بنيته التكنولوجية أن يسمح للمكتب ليس بتلقي ومعالجة وحفظ مجموعات أكبر من البيانات فحسب، بل أيضاً بتصنيف وتحليل كميات المعلومات باستخدام أدوات من ضمنها التعلم الآلي والخدمات المعرفية المتقدمة التي تعمل بدورها على تعزيز وضع المكتب بشأن توفير الأدلة والمنتجات التحليلية لدعم الإجراءات القضائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إشراك واستكشاف شركات ابتكارية من أجل إجراءات العمل، من قبيل مشاركة المكتب في أفرقة (التحقيق) المشتركة لأوكرانيا وليبيا فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، فإن المكتب يفتح آفاقاً جديدة للتعاون وتبادل المعلومات مع سلطات النيابة العامة المحلية، مع تحقيق مكاسب ملموسة بالفعل.

رابعا. بذل جهود أوسع نطاقاً من جانب المجتمع الدولي

تم تقديم المعلومات والآراء التالية في هذا الجزء الرابع من قبل فرادى منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين بالآخرين كما تم تحديدهم.

13- هذا العام، عقدت منظمة المساعدة القانونية لأفريقيا اجتماعات تراعي الفوارق بين الجنسين في إطار سلسلة التحكيم حول الأدلة المقدمة من المستخدمين بموجب القانون الجنائي الدولي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم الجنائية الدولية. وبالتعاون مع مركز دراسة العنف والمصالحة، وسفاري هولندا والسويد، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقدت منظمة المساعدة القانونية لأفريقيا ندوة حول منع العنف على أساس الجنس في الجنوب الأفريقي، جمعت في إطارها أصحاب المصلحة المعنيين من بوتسوانا، وليسوتو، وجنوب أفريقيا، وهي الدول الثلاث التي لديها أعلى معدلات اغتصاب في العالم. وسوف تشارك منظمة المساعدة القانونية لأفريقيا في رعاية حدث جانبي في الدورة الثانية والعشرين لجمعية الدول الأطراف بعنوان "ما وراء أوكرانيا" يسلط الضوء على حالات خاصة ببلدان إفريقية محددة تستحق الاهتمام.

14- وأطلق المركز الأسترالي للعدالة الدولية ورقة سياسته بعنوان "تحدي الإفلات من العقاب: لماذا تحتاج أستراليا إلى وحدة دولية متخصصة دائمة معنية بالجرائم" تدعو إلى إجراء إصلاحات لتحسين الإطار المؤسسي في أستراليا في مجال التحقيق في الجرائم الدولية. وواصل المركز المذكور مراقبة تصدي أستراليا لمزاعم ارتكاب القوات الأسترالية جرائم حرب في أفغانستان، داعياً إلى تحسين التواصل مع المجتمعات المتضررة، لا سيما في ضوء ما هو مقبل من محاكمات جرائم الحرب في المحاكم الأسترالية. ويواصل المركز الأسترالي للعدالة الدولية العمل مع الشركاء لتقديم ملخصات سرية إلى الشرطة الفيدرالية الأسترالية تسعى إلى فتح تحقيقات جنائية بشأن الجرائم الدولية، بما يتفق مع مبدأ التكامل.

15- ومنذ الغزو الروسي في عام 2022، ركز مركز الحريات المدنية جهوده على توثيق جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى قمنا بإنشاء المبادرة بعنوان "المحكمة فيما يخص بوتين" (T4P) ووثقنا أكثر من 40 ألف جريمة حرب. وفي هذا العام، يشارك مركز الحريات المدنية بشكل منهجي في أنشطة الدعوة على كلا المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، للتصديق على نظام روما الأساسي. وقمنا أيضاً بمراقبة محاكمات جرائم الحرب للجنة الروس. وفضلاً عن ذلك، يواصل مركز الحريات المدنية العمل بشأن تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون، والامتثال للقانون الدولي

الإنساني، وتنفيذ الآليات القانونية لمحاكمة جرائم الحرب الروسية المرتكبة في أوكرانيا، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة جريمة العدوان ضد أوكرانيا.

16- وعمل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية على دعم الأنشطة التي من شأنها أن تعزز فهم مبدأ التكامل وتحقيقه. وفي عام 2023، دعمت أمانة التحالف الجهود والمشاركة من قبل المنظمات الأعضاء في العديد من البلدان حول العالم. وقد شارك الأعضاء في التحالف في تعزيز التكامل في العديد من البلدان أيضاً، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وغينيا، والمكسيك، وأوكرانيا، وفنزويلا.

17- وعقدت اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها حدثاً جانبياً خلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بهدف تبادل المعلومات مع الدول الأطراف حول تجارب الضحايا، ومجموعات الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، في سياق الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية المرتكبة في الفلبين، والبرازيل، والمكسيك، نتيجة للسياسات المتعلقة بالحرب على المخدرات. وعمل ذلك الحدث على رفع مستوى الوعي حول تلك المسألة، وسلط الضوء كذلك - من خلال مشاركة فرادى الضحايا - على التكلفة البشرية والمعاناة الناجمة عن تنفيذ السياسات المذكورة.

18- وخلال هذا العام، واصل مرصد الدفاع عن فنزويلا حيال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بذل جهوده للمضي قدماً في التحقيق في القضية بعنوان الحالة الأولى - فنزويلا. وفي هذا الصدد، شارك أعضاء المرصد بنشاط في عمليتي التشاور الاثنتين اللتين أجريتا بقيادة قسم مشاركة الضحايا وجبر الاضرار، فتوفر دعم 467 ضحية في إطار إرسال معلومات عن التحقيقات المحلية إلى المحكمة. وقد أعرب الضحايا بذلك عن رغبتهم في استئناف التحقيق، في ظل الخمول وعدم إجراء تحقيقات حقيقية على المستوى الداخلي. وبالمثل، أرسلت المنظمات بلاغات إلى مكتب المدعي العام بشأن 22 حدثاً يمكن اعتبارها جرائم مرتكبة ضد الإنسانية.

19- وفي حزيران/يونيه 2023، قام المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية القانونية الأوكرانية، بتقديم شكوى جنائية إلى المدعي العام الاتحادي الألماني بخصوص الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا. ومن خلال المحامين الشركاء، يدعم المركز عدداً من الشهود- الضحايا في إطار التحقيقات والمحاكمات في ألمانيا، والسويد، والنمسا، فيما يتعلق بجرائم دولية ارتكبتها

سلطات الدولة في سوريا. وعلاوة على ذلك، نشر المركز ثلاثة من آراء الخبراء كجزء من عملية الإصلاح التشريعي الدولي لإجراءات الجرائم في ألمانيا. وفيما يتعلق بعدد من النزاعات الأخرى، قام المركز بإسداء المشورة وتوفير الإرشاد والتدريب إلى منظمات المجتمع المدني بشأن بناء قضايا استراتيجية في إطار قضايا الجرائم الدولية.

20- ونظمت شبكة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإبادة الجماعية اجتماعاً مخصص الغرض تم عقده بين منظمات المجتمع المدني والسلطات الوطنية بشأن الحرب في أوكرانيا، وكذلك اجتماعين عامين. وحُصص اجتماع الربيع لمسألة المساءلة الجنائية للشركات فيما يخص الجرائم الدولية الأساسية. وعلى هامش اجتماع الربيع، شاركت الشبكة في عملية التنظيم مع الشركاء بشأن إقامة ورشة عمل متقدمة حول القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب، للمحققين والمدعين العامين الوطنيين. وحُصص اجتماع الخريف لموضوع إجراء تحقيقات وملاحظات قضائية في الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد المجتمع البيزيدي. وفي عام 2023، أنتجت أمانة الشبكة و Eurojust (وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية) ثلاثة منشورات وهي: (1) صحيفة حقائق، نُشرت بمناسبة يوم الاتحاد الأوروبي الثامن لمكافحة الإفلات من العقاب، بعنوان لمحّة سريعة: الولاية القضائية العالمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي توفر نظرة عامة تتناول الوضع الحالي للولاية القضائية العالمية في تشريعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ (2) وتقرير عن تطبيق مبدأ الشرعية، والحق في محاكمة عادلة والحقوق المحمية الأخرى في قضايا الجرائم الدولية الأساسية، وسوابق قضائية مختارة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و(3) ورقة حول جريمة العدوان في القوانين الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المراقبة لشبكة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإبادة الجماعية، وأوكرانيا. أما الفائزة بجائزة أمين المظالم الأوروبية لعام 2023 وهي "المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني حول توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان لأغراض المساءلة"، التي أنتجتها العام الماضي شبكة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإبادة الجماعية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، ومكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، فقد تُرجمت إلى لغات إضافية وهي متاحة الآن باللغات الإنكليزية والأوكرانية والفرنسية والإسبانية والعربية.

21- وفي حزيران/يونيه 2023، قام المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية القانونية الأوكرانية، بتقديم شكوى جنائية إلى المدعي العام الاتحادي الألماني بخصوص الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا. ومن خلال المحامين الشركاء، يتولى المركز توفير الدعم لعدد من

الضحايا-الشهود في إطار التحقيقات والمحاکمات في ألمانيا، والسويد، والنمسا، فيما يتعلق بالجرائم الدولية التي ارتكبتها سلطات الدولة في سوريا. وعلاوة على ذلك، نشر المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ثلاثة من آراء الخبراء كجزء من عملية الإصلاح التشريعي الدولي لإجراءات الجرائم في ألمانيا. وفيما يتعلق بعدد من النزاعات الأخرى، قام المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بإسداء المشورة وتوفير الإرشاد والتدريب إلى منظمات المجتمع المدني بشأن بناء قضايا استراتيجية في إطار قضايا الجرائم الدولية.

22- وقامت منظمة مراقبة حقوق الإنسان - هيومن رايتس ووتش (HRW) - برصد المحاكمة المحلية التاريخية التي جرت في غينيا بخصوص الجرائم التي ارتكبت خلال المجزرة التي وقعت في الملعب الرياضي في أيلول/سبتمبر 2009. وقد اضطلع مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بدور رئيسي في تحفيز هذه المحاكمة وينبغي له أن يواصل مراقبته. واهتمت هيومن رايتس ووتش بمتابعة الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والولاية القضائية الخاصة لكولومبيا من أجل السلام، والمشاورات الوطنية المتعلقة بالمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا. ودعت هيومن رايتس ووتش أوكرانيا إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع نظام روما الأساسي، وحثت الحكومات على تعزيز قدرة أوكرانيا القضائية على التصدي للجرائم الخطيرة.

23- وواصل مكتب لاهاي لرابطة المحامين الدولية عمله في "مشروع التشريعات التنفيذية" من خلال تفعيل التوصيات الواردة في الدليل بعنوان "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي: دليل للدول الأطراف"<sup>18</sup>، بهدف إنشاء أطر وطنية شاملة وفعالة لدعم الملاحقات القضائية المحلية وفقاً لمبدأ التكامل. وفي حزيران/يونيه 2023، شارك في "مسابقة المحكمة الصورية لرابطة المحامين الدولية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية" 600 طالب من 46 دولة بهدف تعزيز معرفتهم بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي والقانون الجنائي الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023،<sup>19</sup> كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان متحدثاً مميّزاً خلال المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية الذي شارك فيه أكثر من 5000 محامٍ من 130 ولاية قضائية مشاركة.<sup>20</sup>

18 See at: <https://www.ibanet.org/document?id=ICC-Report-Rome-Statute-October-2021>

19 See at: <https://iccsmoot.com/>

20 See at: <https://www.ibanet.org/conference-details/CONF2244>

24- ويعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية على تعزيز التكامل من خلال تقديم التحليل، والنهوض بالمناقشات العالمية، ودعم الولايات القضائية المحلية من قبيل: تقديم المساعدة إلى "حركة الطلاب من أجل فلسطين" في كولومبيا؛ وجمع الناشطين والضحايا مع المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا؛ وإشراك الصحفيين في عمليات المحكمة الجنائية الدولية في الفلبين؛ ودعم المنظمات ومجموعات الضحايا السوريين بشأن التحقيقات في جرائم الحرب وقضايا الولايات القضائية العالمية؛ وسد الفجوة بين الضحايا الأوغنديين والمحكمة الجنائية الدولية من خلال التواصل مع المجتمع وإجراء جلسات إعلامية عامة وبرامج إذاعية واجتماعات مع الصندوق الاستئماني للضحايا؛ والتعامل مع الضحايا الأوكرانيين بشأن الإجراءات الجنائية الدولية في ولايات قضائية مختلفة؛ وتعزيز قدرة القضاء اليمني واللجنة الوطنية للمحاكمات والانتهاكات لحقوق الإنسان،

25- وفي عام 2023، واصل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع منظماته الأعضاء، دعم التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الوطنية، لصالح العدالة الهادفة والمركزة على الضحايا. والجدير بالذكر أن الاتحاد شارك بهمة في المحاكمة المحلية التي طال انتظارها بشأن مذبحه غينيا التي وقعت في عام 2009، إلى جانب أكثر من 600 ضحية؛ وأشار إلى الأمر الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية إلى المدعي العام الداعي إلى تبرير قراره بقدر أكبر بشأن إغلاق الدراسة الأولية في كولومبيا وأهمية التواصل الهادف مع الضحايا والمجتمع المدني؛ وعقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني الأوكرانية وشارك في صوغ توصيات بشأن سبل المساءلة عن جريمة العدوان؛ وأعد توصيات لضمان التعاون الفعال والتنفيذ الهادف لحقوق الضحايا في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالجرائم الدولية في إطار معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة.

26- وواصلت منظمة الاستجابة السريعة للعدالة دعم العدالة الانتقالية والمساءلة على المستوى الوطني من خلال توفير دراية فنية متخصصة للغاية من لدن "قائمة الاستجابة السريعة للعدالة" بهدف زيادة الفعالية وتعزيز قدرة السلطتين الوطنيتين المعنيتين بالتحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بتوثيق الجرائم الدولية و/أو رفع الدعاوى نيابة عن الضحايا أمام المحاكم الوطنية. ولدى عملها مع السلطات الوطنية قامت منظمة الاستجابة السريعة بتوفير الدعم من خلال دعم التوجيه والتدريب على أساس الحالة، مع التركيز على الحفاظ على الملكية المحلية. وقد استفادت الدول ومنظمات المجتمع المدني من الخبرات في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك في التحقيقات

والملاحقات القضائية في الجرائم الدولية، والدراية الفنية في العنف الجنسي والجنساني، والخبرة في إطار حقوق الطفل، ومشاركة الضحايا، والدعم النفسي الاجتماعي، والخبرة العسكرية، والمعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة، والجرائم البيئية. ومن بين البلدان التي تعاني من حالات في منظور المحكمة الجنائية الدولية، قامت منظمة الاستجابة السريعة للعدالة بدعم الجهات الفاعلة المعنية بالمساءلة فيما يتعلق بينغلا ديش/ميانمار (قضايا الولاية القضائية العالمية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (لجنة مقاطعة كاساي المعنية بالحقيقة والعدالة والمصالحة وكذلك قضايا على المستوى الوطني)، وأوكرانيا (دعم المحققين والمدعين العامين الأوكرانيين، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، فضلا عن دعم التحقيقات في القضايا من ضمنها القضايا المرفوعة من قبل منظمات المجتمع المدني في الخارج بموجب الولاية القضائية العالمية)، وفنزويلا (قضايا الولايات القضائية العالمية).

27- وخلال عام 2023، دأبت مبادرة عدالة المجتمع المفتوح على دعم جهود التوثيق والتقاضي الوطني فيما يتعلق بحالات النزاع في سوريا وأوكرانيا واليمن، من بين دول أخرى. فعلى سبيل المثال، تعاونت مبادرة العدالة مع وحدات جرائم الحرب الوطنية وتابعت قضايا لمقاضاة الجرائم المرتكبة في سوريا بموجب مبادئ الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية وذلك في العديد من الدول الأوروبية. كما أن مبادرة العدالة والبرامج الأخرى لمؤسسات المجتمع المفتوح قدمت دعما على جانب كبير من الأهمية إلى جهود المساءلة عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في أوكرانيا، بما في ذلك التعاون مع مكتب المدعي العام الأوكراني ومكاتب المدعين العامين الوطنيين الآخرين وتحليل تناول تأثير الحصانات على ملاحقة جريمة العدوان، فضلا عن طلبات تسعى إلى فرض عقوبات.

28- وواصلت منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي هي الأخرى بذل جهودها بشأن التكامل خلال عام 2023. وانخرطت هذه المنظمة في العمل بشأن تعديلات نظام روما الأساسي (فحشدت الدول من أجل تعديل النظام الأساسي بهدف مواءمة نظام الولاية القضائية لجريمة العدوان مع الجرائم الثلاث الأساسية الأخرى، وأدت دورا فعالا في إطار تيسير التصديق على جميع التعديلات التي أدخلت على جرائم الحرب من قبل أعضائها في أوروغواي). وعملت أيضا على تعزيز الأطر القانونية المحلية بشأن التكامل و/أو التعاون في غانا والإكوادور والمكسيك. وانخرطت منظمة برلمانيون بنشاط في إجراءات التفاوض مما أدى إلى اعتماد اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة. وأخيرا، وخلال الجلسة العامة الثالثة والأربعين للجمعية البرلمانية المشتركة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي التي

عقدت في حزيران/يونيه، نظمت منظمة برلمانيون اجتماعاً مع الخبراء، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وبرلمانيين من جمهورية أفريقيا الوسطى، والبرلمان الأوروبي، وغانا، وإيطاليا، وملاوي، وناميبيا، والنيجر، وسورينام بهدف دعم المحكمة الجنائية الدولية والمساءلة والعدالة على الصعيد الدولي.

29- أما منظمة شركاء في العدالة الدولية فهي منظمة أسستها نساء وتوجهها نساء أيضاً ويقودها ممارسون مهنيون يتعاونون مع جهات فاعلة في مجال العدالة الوطنية في سبيل تحقيق العدالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وغيره من الجرائم الدولية الأساسية، أينما كانوا يعيشون. وبناءً على طلبهم، فإننا نسير جنباً إلى جنب مع المدعين العامين الوطنيين، ومحامي الضحايا، و المحققين الذين يعملون على التحقيق والملاحقة القضائية بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وغيره من الجرائم الدولية وذلك في محاكمهم الوطنية، فتنقل المهارات إليها. وتقوم حالياً منظمة شركاء في العدالة الدولية بتقديم الدعم التقني إلى منظمات المجتمع المدني في كوريا الجنوبية التي تقوم بدورها بإعداد ملفات القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في كوريا الشمالية؛ وفي كوسوفو، دأبت المنظمة المذكورة طوال سنوات على توفير الدعم للمدعين العامين المحليين المعنيين بجرائم الحرب، وشرطة جرائم الحرب، ومحامي الضحايا، فمكنتهم من الانتقال من حالة صفر (0) متعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات إلى 64 حالة من هذا القبيل؛ وفي كينيا، واصلت منظمة شركاء في العدالة مرافقة المدعين العامين والمحققين الوطنيين الكينيين في التحضير لأول محاكمة في قضية ارتكبت ضد الإنسانية تم رفعها في المحاكم الوطنية الكينية في تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ وفي أوكرانيا، تعمل المنظمة المذكورة على دعم منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتوثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وغيره من الجرائم لإجراء محاكمات بشأنها في المحاكم الوطنية الأوكرانية وفي الولايات القضائية العالمية.

30- وفي الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2023، وبالشراكة مع الفريق الاستشاري القانوني الأوكراني، قدمت منظمة مبادرات المرأة من أجل العدالة بين الجنسين مزيجاً مختلطاً من التدريب إلى الممارسين القانونيين الأوكرانيين حيث شمل دمج المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتبعة وذلك في إطار التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وحضر المتدربون 16 جلسة تدريب عبر الإنترنت وأتيحت لهم الفرصة لممارسة مهارات إجراء مقابلات وتخطيط لعملية تحقيق وذلك خلال تدريب شخصي لمدة 3 أيام في كيبف. واستُكمل ذلك التدريب بإصدار "دليل للمدربين" تم صوغه بالاستناد إلى تقييم للاحتياجات، وهو يضم جميع الوحدات التي تمت مناقشتها خلال التدريب فضلاً عن موارد إضافية ونصائح للمدربين.

وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع برنامج إرشاد بين الممثلين القانونيين الأوكرانيين للضحايا وخبراء في القانون الجنائي الدولي.

## المرفق الثاني

### مشروع الصياغة المراد إدراجها في القرار الجامع

[ملاحظة: تم هنا إدراج عناصر من القرار الجامع الذي اعتمده الدورة العشرون لجمعية الدول الأطراف فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية نظرا لقرار المكتب القاضي بمواصلة إسناد هذه الولاية إلى جهتي التنسيق المشترك المعنيتين بالتكامل]

### الديباجة

#### إن جمعية الدول الأطراف،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتحديدًا بأن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل يجب ألا تفلت من العقاب، وإذ تشدد على أهمية استعداد الدول وقدرتها على إجراء تحقيقات حقيقية في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها،

وإذ ترحب بجهود المحكمة وإنجازاتها في جلب من تقع عليهم أشد المسؤولية عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي بهدف المثول أمام العدالة وبالتالي المساهمة في منع هذه الجرائم، وإذ تشير إلى اجتهاد المحكمة بشأن مسألة التكامل،

وإذ ترحب أيضا في هذا الصدد بالمساهمات ذات الصلة المقدمة من المحكمة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية، مثل ورقة سياسات مكتب المدعي العام بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية،<sup>21</sup> بالإضافة إلى مساهمات الدول الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز المعرفة بالجرائم من هذا القبيل وفهمها، واقتناعا منها بأن هذه المبادرات ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الحوارات والإجراءات الاستراتيجية لتعزيز المحكمة والمحاكم الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب، مع مراعاتها الاحترام الكامل لاستقلال القضاء،

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/OTP-Policy-Paper-on-Sexual-and-Gender-Based-Crimes--June-2014.pdf><sup>21</sup>

وإذ تشير إلى تطبيق المواد 17 و18 و19 من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بقبول الدعاوى أمام المحكمة باعتبارها مسألة قضائية يتعين البت فيها من قبل قضاة المحكمة،

وإذ تشير كذلك إلى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية إنجاز المحكمة أنشطتها في بلد الحالة وأن استراتيجيات الإنجاز المحتملة يمكن أن توفر إرشادات بشأن كيفية مساعدة دولة الحالة على المضي قدماً بشأن الإجراءات القضائية الوطنية عندما تنهي المحكمة أنشطتها في حالة معينة،

### أنشطة المحكمة

1- تشجع المحكمة على الإحاطة علماً بأفضل الممارسات المتبعة لدى ما هو ذو صلة من المنظمات الوطنية والمحاكم والآليات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجنسانية، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية والتدريب في مجال التصدي للتحديات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية، مع التأكيد تكراراً على مراعاة احترام استقلال المحكمة؛

2- وتدرك أهمية تحقيق المساءلة عن جميع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي مع التذكير بعدم وجود تسلسل هرمي بينها، وتشجع المكتب على المشاركة مع الدول الأطراف المهتمة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن تحديد سبل دعم جهود المحكمة في هذا الصدد فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، وذلك لتقديم تقارير عنها إلى الدورة الثالثة والعشرين للجمعية؛

### التكامل

1- وإذ تشير إلى المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية بصدد الجرائم الخطيرة التي تثير قلقاً دولياً، والعمل، تحقيقاً لهذه الغاية، على ضرورة اعتماد تدابير مناسبة على المستوى الوطني، وضرورة تعزيز التعاون الدولي والمساعدة القضائية، من أجل ضمان أن تكون النظم القانونية الوطنية راغبة وقادرة حقيقة حيال إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية بشأن هذه الجرائم؛

2- وتقرر مواصلة وتعزيز، ضمن المنتديات المناسبة، التنفيذ الداخلي الفعال لنظام روما الأساسي، والعمل كذلك على تعزيز قدرة الولايات القضائية الوطنية على محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي وفقاً لمعايير المحاكمات العادلة المعترف بها دولياً، بمقتضى مبدأ التكامل؛

3- وترحب بمشاركة المجتمع الدولي في مجال تعزيز القدرات القضائية الداخلية والتعاون بين الدول بهدف تمكين الدول من الاضطلاع حقيقية بمقاضاة الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي؛

4- وترحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والدول، والمجتمع المدني، في إطار تعميم أنشطة بناء القدرات بما يهدف إلى تعزيز الولايات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ضمن برامج وصكوك المساعدة التقنية الحالية والجديدة وتشجع بقوة بذل جهود إضافية في هذا الصدد من جانب سائر المنظمات الدولية والإقليمية والدول والمجتمع المدني؛

5- وتشدد على أن حسن سير العمل بمبدأ التكامل يقتضي من الدول أن تدرج الجرائم المنصوص عليها في المواد 6 و7 و8 من نظام روما الأساسي كجرائم يعاقب عليها بموجب قوانينها الوطنية، وأن تنشئ ولاية قضائية لتلك الجرائم بما يكفل التنفيذ الفعال للقوانين ذات الصلة، وتحث الدول على أن تفعل ذلك؛

6- وترحب بتقرير المكتب عن التكامل والتوصيات بشأن المشاورات المستقبلية المبينة فيه،<sup>22</sup> وتطلب من المكتب أن ييقي هذه المسألة قيد نظره وأن يواصل الحوار مع المحكمة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن التكامل، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتكامل التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمساعدة الولايات القضائية الوطنية، بشأن استراتيجيات المحكمة المحتملة لإنجاز حالات محددة ودور الشراكات مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد؛ وبما في ذلك أيضاً من أجل تقديم المساعدة في مسائل من قبيل حماية الشهود والضحايا والجرائم الجنسية والجنسانية؛

7- وترحب أيضاً بالمعلومات التي قدمتها أمانة جمعية الدول الأطراف بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها المتمثلة في تيسير تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في

<sup>22</sup> القرار 1/70 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الولايات القضائية الداخلية؛ وترحب كذلك بالعمل الذي قامت به بالفعل الأمانة ورئيسة الجمعية، وتطلب إلى الأمانة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، تطوير جهودها في مجال تيسير تبادل المعلومات بين المحكمة، والدول الأطراف، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الولايات القضائية الداخلية، وأن تدعو الدول إلى تقديم معلومات عن الاحتياجات من القدرات للنظر فيها من جانب الدول والجهات الفاعلة الأخرى القادرة على تقديم المساعدة، وأن تقدم تقارير عن الخطوات العملية المتخذة في هذا الصدد إلى الدورة الثالثة والعشرين للجمعية؛

8- وتشجع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، على تقديم معلومات إلى الأمانة عن أنشطتها المتعلقة بالتكامل، وترحب كذلك بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والسلطات الوطنية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات الوطنية الرامية إلى التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية التي قد ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ولا سيما الجهود المستمرة المبذولة بصدد الإجراءات الاستراتيجية لضمان الوصول إلى العدالة وتعزيز إجراءات تمكين الضحايا على المستوى الوطني، مذكورة بالتوصيات التي قدمتها المنظمة الدولية لقانون التنمية<sup>23</sup> خلال الدورة الرابعة عشرة للجمعية؛

9- وتشجع المحكمة على مواصلة جهودها في مجال التكامل، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بين المحكمة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى ذات الصلة، مع التذكير بما للمحكمة من دور محدود في تعزيز الولايات القضائية الوطنية وتشجع أيضا على استمرار التعاون ما بين الدول، بما في ذلك التعاون الدولي والإقليمي والجهات الفاعلة الوطنية في قطاع العدالة، وكذلك المجتمع المدني، لتبادل المعلومات والممارسات المتعلقة بالجهود الاستراتيجية والمستدامة لتعزيز القدرات الوطنية بشأن التحقيق ومقاضاة الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة بالنسبة لضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الدولية.

## المرفق الثالث

### مشروع الصياغة المقرر إدراجها في المرفق المتعلق بالولايات من القرار الجامع

إن جمعية الدول الأطراف تقرر،

فيما يتعلق بالتكامل،

(أ) تطلب من المكتب إبقاء هذه المسألة قيد نظره ومواصلة الحوار مع المحكمة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن التكامل، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتكامل التي يقوم بها المجتمع الدولي بهدف مساعدة الولايات لقضائية الوطنية، بشأن استراتيجيات الإنجاز المحتملة الخاصة بحالات معينة المعروضة أمام المحكمة وبشأن دور الشراكات مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الصدد؛ وأيضاً بما يشمل تقديم المساعدة بشأن قضايا من قبيل حماية الشهود والضحايا وقضايا الجرائم الجنسية والجنسانية؛

(ب) وتشجع المكتب على الانخراط مع الدول الأطراف المهتمة وغيرها من جهات فاعلة ذات الصلة من أجل تحديد سبل دعم جهود المحكمة في هذا الصدد فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية التي ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، وذلك بهدف تقديم تقارير عنها إلى الاجتماع الثالث والعشرين للجمعية؛

(ج) وتطلب من الأمانة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، تطوير جهودها المبذولة في سبيل تيسير تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما يشمل المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز الولايات القضائية المحلية، ودعوة الدول إلى تقديم معلومات عن احتياجاتها من القدرات من أجل أن تنظر فيها الدول والجهات الفاعلة الأخرى التي هي في وضع يمكنها من تقديم المساعدة، ومن ثم تقديم تقارير عن الخطوات العملية المتخذة في هذا الصدد إلى الاجتماع الثالث والعشرين للجمعية.

